

الراهنة اه قلت ويوجه قولنا بقوله لو كان الخلد صفة
اعتبرت ولا تعتبر الصفات الا اذا خلا الواقع عن صفة وكان
مواظقا للما كالتعريف ولم يفرص للمصفة بغيره ولا حذو
فليتأمل اهاج وع فرض الطبع نظر لانه موجود ولم يغير فليجرب
لا في تلك الما بل في حالة تغير الما فلا يفرص بحال الفلان
الما الكثير لا يتاثر بالاستعمال فلو وضع الي ما قليل لم يجر
منه ان ما الفاعل المعقد لان للوصف المساجد والمدارس
مثلا ظهور مع كثرة الما المستعمل الواقع فيها بلغة المنويين
ولا يفرص مخالفا وما وقع في الروضة سم او سيمان
ولا يفرص هو محترز قول الام اب بقا تغير اذ اطلاق اسم الماعلة
لم يظهر جنويف في الحادي عشر من الكتاب ابتداء في قول القدر
هو ظهور والتكفي بقا القدر الكثير بعد زوال بعضه والاصل
في الاول عدم الكثرة وفي الثاني بقا القدر قوله الادريسي
وخالفه هو وقال بالظاهر في الحال المتأينة ولا يفرص في قوله
هذا محترز قوله السابق يستغني الماعنة وطول بنت
بنفسه بخلاف ما القوي في الما فتحت كما سئلها وما في مقوله ومن
الا ولو طرح ما متغير بما في مقوله ومن على ما غير متغير بقوله
سلبه الظهورية لا يستغني اكل منها عن خلطه بالاضرب
ويغزبه فيقال لنا ما ان يصح التطهير بها افراد الاحتجاج
وهذا هو المعقد كما نقله من ربح عن افتاؤله خلا في الابن
بجوهي مشهوره بمسئلة ابن ابي الصديق وان كانت شريفة
انما كانت غاية لانها مشتملة على طوبى تتخلل في الما بخلاف
غيرها فانها شديدة اليوسة فلا يتاثر بها الما وتقتضي
قبل الطرح او بوجه وعبارة في روي بخلاف طبع الرق المتعنت
فانه يفرص بنت وقضيته ان غير المتعنت اذا طبع لم تقت

لا يضر

لا يضر وعبارة في فيما يفرص ورق طرح لم تقتت في وحق ناعيا
ولو البقي بلا دق وغيره ولم تقتت فلا يضر لان ح مجاورا
ضرفي مفهوم قوله ودق تفصيل هذا على ما في شمس على الكتاب
ويؤيد ان ح مستغني عنه لكن عبارة في شمس روي كالمعروف
انه اذا طرح صحبا من عن دق ولا تقتت لم تقتت وغيره
وقياس ما تقدم في الاوراق المطروحة عن مجاز الصر ويكت
الجواب بان الطيب لما كان اصله من الماء يفرص في الاوراق
او ان الطيب ابعد تقتت منها اعم شي واحترز لظهور
في هذا اللفظ احترز لانه من كلام المصنف بخلاف القوي الذي رآها
هو لم يفرص فيها هذا العنوت للفرق بين ما في المتن وغيره
وكان ينبغي ان يزيد قوله كاي قاسم واحترز بقوله من الظاهر
عند المتغير بنفس وسياتي لكن المتق بقوله عن المجاور الطاهر
كعود ودهن ووج مبلات اللتان تفصيل وهو ان تحقق
انقصال عين منه حصل بها القدر كثيرا حذر في الاطلاق مجاور
مطليبا بفتح الياء وكسرها صلت احترز به عن غير
الصلب فانه محال صام عومي لا يمكن فصله هو مبني على
تعريف المجاور بما يمكن فصله وقيل هو ما يمتنع في رأي القوي
فالمخالط ما لا يمكن فصله لاحالا ولا ما يخرج التراب لانه يمكن
فصله بعد رسوبه على الاول او ما لا يميز في رأي العين فدخل التراب
في المخالط لانه لا يميز في رأي العين والحقا ان التراب له حالتان
حالة الغا وحالة ترسوب ففي حالة الغا لا يمكن مخالطه لانه لا يمكن
فصله وفي حالة ترسوبه مجاور لانه لا يمكن فصله وفي قول
ما يشهد له اهانني بعض المتأخرين اراد به بخلاف الما
اي ينحس اشارة الي ان المصنف شبه المتعنت بالخص بجامع
حرمة استعمال كل فيما منع الترع استعماله فيه واطلق في النص

فعله في مبلات
الكتا ناي معاطنة

ب